

دراسة لمجموعة المستشارين القانونيين بدبي تظهر ارتفاعا ملحوظا في رواتب المحامين في دولة الامارات

MENAFN.COM - 23/09/2008

دبي- 23 سبتمبر 2008: أظهرت دراسة جديدة لمجموعة المستشارين القانونيين بدبي بالتعاون مع شركة تيسارا التنفيذية للبحث أن رواتب المحامين في دولة الإمارات العربية المتحدة، وخاصة في قطاع الخدمات المصرفية والمالية حققت ارتفاعا ملحوظا هذا العام لتصل في المتوسط إلى 82.000 درهم شهريا، حيث أظهرت نتائج الدراسة للعام الماضي بأن قطاع العقارات كان من بين القطاعات التي تدفع أعلى الرواتب لغير رؤساء الدوائر في المجال القانوني، فقد أظهرت الدراسة هذا العام أن أعلى الرواتب كانت في قطاع الخدمات المصرفية والمالية بالإضافة إلى قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ووفقا للدراسة التي شملت حوالي 194 محاميا من مجموعة واسعة من الشركات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد أصبح عاديا أن تصل رواتب رؤساء الدوائر القانونية من 130.000 إلى 150.000 درهم شهريا، إضافة إلى أن 20% من رؤساء الدوائر القانونية يتقاضون رواتب تصل إلى 100.000 درهم شهريا. وتظهر الدراسة أن أعلى الرواتب كانت من نصيب المحامين المؤهلين من أمريكا الشمالية، تليها إنجلترا وويلز. أما على مستوى رؤساء الدوائر القانونية فإن المحامين من انكلترا وويلز فكانوا على رأس القائمة، في حين أن المحامين المؤهلين من شبه القارة الهندية لا يزالون يتلقون أدنى الأجور في المتوسط.

وقالت البيزابيث وليامر، الشريك ورئيس الممارسات القانونية في تيسارا التنفيذية للبحث: "عموما، فإن المحامين المؤهلين في الولايات المتحدة أو أوروبا، بما فيها المملكة المتحدة، نيوزيلندا، وأستراليا، وكندا، يتلقون رواتب أعلى من المحامين المؤهلين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو شبه القارة الهندية. على الرغم من ذلك، فقد لاحظنا هذا العام أن الفجوة في مستوى الرواتب قد قلت مما كان عليه في العام 2007 الماضي. كما أن المحامين المؤهلين من الخارج والذين يتحدثون اللغتين العربية والانجليزية لا يزالون يتلقون أعلى الرواتب التي قد تصل في بعض الحالات إلى 244.000

درهم شهريا." من جهة أخرى، كشفت الدراسة عن وجود صلة مباشرة بين قيمة الراتب وعدد سنوات الخبرة، فمتوسط الراتب للمحامين المؤهلين الذين يتمتعون بخبرة تتراوح ما بين 0-4 سنة هو 31.000 درهم شهريا، وضمن سنوات الخبرة هذه فإن أعلى الرواتب قد تحققت في قطاع الخدمات المصرفية والمالية بما يصل إلى 66.000 درهم شهريا. أما المحامين الذين يتمتعون بسنوات خبرة تتراوح ما بين 5-7 سنوات فإن أعلى الرواتب كانت أيضا في القطاع المصرفي والمالي وتصل إلى 94.000 درهم شهريا، أما المحامين الذين تتراوح خبرتهم ما بين 8-10 سنوات فإن أعلى الرواتب كانت في الشركات الإقليمية وقطاعات المصارف والتمويل بما يصل إلى 115.000 درهم شهريا.

من جهته، قال جاستين كونور، رئيس مجلس الإدارة بالانابة لمجموعة المستشارين القانونيين بدبي: " إن الارتفاع في الرواتب منذ العام الماضي يرجع جزئيا إلى النقص الكبير في المحامين المؤهلين في السوق وارتفاع الطلب على المحامين في دولة الإمارات العربية المتحدة كما يتضح من حقيقة أن أكثر من 75 في المئة من خطط رؤساء الدوائر تهدف الى توظيف أو توسيع دوائهم القانونية وخاصة في أبو ظبي والتي لديها خطط توسعية كبيرة في هذا المجال." وأضاف كونور: "كما لا بد من الإشارة إلى وجود عوامل أخرى أدت إلى ارتفاع الرواتب بما في ذلك ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي الذي خفض من قيمة التعويضات ووضع مزيدا من الضغوط على الرواتب. ونحن نتوقع إستمرار الطلب على المحامين وخصوصا بالنسبة للذين يتمتعون بخبرة في المنطقة وبالتالي من المرجح أن يستمر هذا الارتفاع في الرواتب على مدى السنوات القادمة."

أما فيما يتعلق بالوظيفة ومدى الرضى لدى الموظفين، فقد أشارت الدراسة إلى أن غالبية العينة عبروا عن رضاهم عن وظائفهم ورواتبهم. ومع ذلك أشار 44% منهم ألا أنهم يعملون أكثر من 10 ساعة في اليوم، وهذا على الأرجح السبب في إشارة 50% من العينة إلى أن وظائفهم مجهددة بينما أشار 30 بالمئة الى أنها مجهددة للغاية.

-إنتهى-

مقترحات | إتصل بنا | عن الشركة | الإعلان

حقوق النسخ © 2000 MENAFN.COM جميع الحقوق محفوظة